ترتيبا سلّـميّـا ضروريا لخصائص هذا البـاب، جاز لنا أن نتّخذ الزجاجي نصّا نظريا يدعم زعمنا.

وإن صحّ فرضنا، الذي افترضناه، واستقام لنا التأويل الذي أوّلنا به نصّ الزجـاجي فقد وضـعنا يدنا على المبـدإ المكمّل لمبدإ تجـانس ائتلاف الوحـدات الذي نبـحث عنـه لإقامة تعاريف للأقسام جامعة مانعة.

6. 2 - الاستدلال على أن الفعل والحرف حدّا على أساس الوظائف النحوية

ولقائل أن يقول إن نصّ الزجاجي، على التأويل الذي حمل عليه يحتمل أن يدلّ على أن الاسم حـدّ على أساس الوظيفـة النحوية التي يمكن أن يـؤديها في الكلام. ولكن حدّه للفعل والحرف حدّ قائم على التعريف بالمعنى. ألم يحدّ الفعل بأنه "ما دلّ على حدث وزمان ماض أو مستقبل... الخ" [1] والحرف بأنه "ما دلّ على معنى في غـيره" [2]. وهذه تعـاريف قائمـة على أساس المعنى وهو مـا يناقض مبادئ هذا القسم. لذلك لا يمكن أن يستقيم الفرض السابق إلا إذا أثبت القائل به أن قسمي الفعل والحرف قد حـدّا أيضا على أساس الوظائف النحوية التي يمكن أن يؤدّياها في الكلام.

إذا تجاوزنا نصّ الزجـاجي إلى غيره من المصادر النحوية عـثرنا على كثير من القرائن التي تؤيّد أن القدامى اعـتبروا الفعل والحرف من وجهة تركـيبية تناسب مباشرتهم للاسم.

- أوّل هذه القـرائن: أن القدامى نـزّلوا دائما حـديثـهم عن أقسـام الكلم ضمـن تحليل الكلام مثلمـا يدلّ على ذلك نص الاسـتراباذي الذي حلّلناه آنفـا في القسم السابق في قوله:

---

1 المصدر نفسه ص 53/52.

2 المصدر نفسه ص 54.